الفصل التاسع

التحديث

التحديث خطوة على الطريق

جمع القرآن العظيم فى عهدين، عهد النبوة وعهد الخلفاء الراشدين، جمعًا فى الصدور وجمعًا فى السطور، وكان لكل طريقة خصائصها ومزاياها؛ ولذلك جاءنا القرآن الذى نتلوه هو نفس القرآن الذى كان يُتلى فى عصر النبوة وقت تنزيل الوحى على النبى ﷺ، ها هو ـ إذن ـ القرآن العظيم ، نجتمع عليه ولا نختلف فيه، ونؤمن بمرجعيته الإلهية ونجتمع عليها، ونعتقد أنه موجهنا ومرشدنا فى طريقنا اليوم وطريقنا للغد، ليس فقط لأننا نؤمن به فى معتقدنا الدينى، وإنما ـ أيضًا ـ لأننا نؤمن بفائدته وجدواه فى توجيه وترشيد طريق تقدمنا نحو النهضة الشاملة وما تقتضيه من شروط لنجاحها حين ننظر إليه أنه دستور للمعارف والعلوم، وطاقة للعمل والبناء، وروح للهداية والإرشاد، وطريق للتمدن والتحضر، ومنهج للأخلاق والسلوك، ورمز للتوحيد والتجميع ، ونور للرؤية والتبصر، ومناخ للحقوق والحريات، وضمان للأداء والواجبات، ومُوَجِّه لإتقان الإدارة والتحديث والتجديد.

بهذه النظرة إلى القرآن العظيم نتقدم إلى الأمام نبنى حاضرنا ونصنع مستقبلنا، والحقيقة التى يجب أن نعيها جيدًا هى أن هذه النظرة للقرآن العظيم تواكب نظامًا عالميًا ودوليًا جديدًا ينبنى على العولمة ـ وثورة المعلومات والاتصالات وآليات السوق المفتوح وحرية التجارة.. بما تفرضه علينا من تحديات ومسئوليات كبيرة فى المجالات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية والعسكرية والأمنية وبصفة عامة الحضارية.

ومن هنا يجب ألا نتعامل مع متغيرات العصر وأحداثه بردود الأفعال فقط ـ وهو ما يحدث فى غياب رؤية متكاملة لمشروع النهضة القائمة على الأسس السابق بيانها ووفقًا لمتطلبات الظرف الراهن الملح، وإنما ينبغى أن نضع منهجًا جديدًا يقوم على التخطيط العلمى المدروس وتوقعات المستقبل فى إطار الأفعال والمبادرة والفعاليات الإقليمية والدولية.

ومن هنا يعتبر وجود الرؤية المتكاملة لمشروع النهضة مهم جدًّا، ويؤدى إلى تخطيط السياسات وتحديد الأهداف ووضع الخطوات التنفيذية لبلوغها، منظومة فكرية تنبع من اعتقادنا الدينى بمرجعيته القرآنية، منظومة فكرية تقوم على رؤية استراتيجية وتطبيقات تكتيكية تفرضها علينا مصالحنا فى المجالات الحيوية وفقًا لأهميتها وأولويتها.

إن التحديث هو سياسة ضرورية للدول النامية تتم فى إطار خطة متمشية مع آليات السوق الرأسمالى الجديد لترشيده بتحقيق عنصر من أهم العناصر التى يفتقدها وهو العدالة الاجتماعية، إلى جانب توفير مصادر التمويل اللازمة للتنفيذ مع ضرورة الاعتماد فى الأساس على الجهود الذاتية مع الاستفادة القصوى من قدرات وكفاءات العلماء والخبراء الوطنيين من ناحية، وقدرات وكفاءات العلماء والخبراء الأجانب من ناحية أخرى، أى خبرات العالم المتقدم فى الغرب وفى الشرق، والذى سبقنا فى مجالات التحديث المختلفة ومنها مناهج التعليم والإدارة الحديثة والعلوم وتطبيقاتها وغير ذلك.

إن تحقيق مصالح الناس، وتدعيم دور الدولة، وتقوية البنيان الاجتماعى وتوفير ضمانات العدالة والحقوق الإنسانية هو من مقاصد الدين الهامة، وهومن ضرورات إعداد القوة لامتلاك أسباب الدنيا فى انسجام وتوافق مع القيم الأخلاقية التى ربما تعبرعنها مواثيق الشرف لكل مهنة من المهن وكل وظيفة من الوظائف وكل عمل من الأعمال فى قطاعات الدولة العامة والخاصة.

ومن أمثلة هذه القيم مبدأ الراعى المسئول والرقابة والجزاء والقدوة وإتقان العمل

واحترام قدسيته، والمعاملة الإنسانية فى العلاقة بين الرؤساء والمرءوسين، والاستفادة من أهل العلم والمعرفة والخبرة.

إننا يجب أن نفهم القرآن العظيم بروح العصر مع الاستفادة القصوى من مبادئه وتوجيهاته وشريعته بروح التفكير العلمى والمنهج العقلانى المؤمن، مع فهم تام وسليم لظروف العصر ومتغيراته وتحدياته الحاضرة والمستقبلة. وكل خطوة فى الدولة فى إطار هذا الفهم هى لبنة بناءة فى الطريق الصحيح المنشود الذى ينبغى على المواطنين كلهم الالتفاف حوله من أجل صالح المجتمع، غير أن أحكام الشريعة نوعان:

١- نوع ثابت لا يعتريه تغيير ولا تبديل نتيجة اختلاف عوامل الزمان والمكان.

٢- ونوع يخضع لاعتبارات الزمان والمكان والأحوال وتغير الأعراف والعادات التى تعتبر المصلحة تابعة لها، مع المحافظة على مبادئ الشرع وقواعده[1].

إن التحديث عملية لابد منها فى حركة تطوير المجتمع لمواكبة التقدم والنهضة وتجاوز مرحلتى النمو والتخلف، والتحديث ليس تغريبًا.. وليس نقلًا للقيم الحضارية الغربية، إنه ضرورة لابد منها بشرط استناده إلى أسس علمية مدروسة ومخططة على أساس التفاعل بين الممكن الواقعى وبين المأمول المثالى. وهو - إذن - يستند إلى قوانين علمية ومنهجية فعالة فى إحداثه، فمن المهم أن نعى هذه القوانين والفعاليات، وأن نستفيد من نواحيها العامة، وأن ننفذها فى إطار التوازن - كما ذكرنا - بين الممكن والمأمول حسب الإمكانيات، عبر مراحل التنفيذ أو التطبيق ذاتها. ولأن الغرب قد سبقنا إلى فهم هذه القوانين والاستفادة منها فى الواقع، فليس يعنى ذلك أن علينا أن نرفضها كلية باعتبارها بضاعة غربية تستهدف الهيمنة والتغريب بهدف فصلنا عن عاداتنا وتقاليدنا وقيمنا الحضارية الأصيلة. إن دراسة وتحليل الحضارة الإسلامية الماضية سيؤدى بنا إلى ملاحظة استلهام مفكرينا المسلمين فى عصورهم المختلفة للأسس العلمية الموضوعية للتحديث والتجديد والتطوير، وعلينا نحن أن نحذو حذوهم فى عصرنا لننجز مثل أو

(١) انظر ابن القيم «إغاثة اللهفان».

أفضل مما قدموه للناس فى زمانهم. وليس من الصحيح أوالمفيد أن نطبق حرفيًا أونقلد تقليدًا أعمى ما وضعه علماؤنا فى العصور الماضية من خلال الدعوة إلى «العودة» إلى إيجاد نسخة مطابقة تمامًا لأصل الواقع الماضى كما كان فى زمانه وظروفه. ومجرد وصف الظاهرة بأنها «عودة» تحمل لدى الإنسان فى شعوره النفسى أمرين:

الأول: النظر إلى الوراء وربط الحاضر ذى الظروف المستجدة بظروف انتهت تأثيراتها فى الواقع المستجد للنهضة فى عصرنا والمختلف فى كثير من الأمور عن الواقع فى العصور الماضية.

الثانى: نوع من الانفصال عن التفكير العلمى الحاضر والمستقبلى على الرغم من ارتباطه فى الأساس بمقاصد الإسلام العامة وأساليبه وغاياته فى بناء مجتمع متقدم ومتفتح له خصوصياته فى التحرك العلمى وما يرتبط به من نمط فى الأداء والتخطيط والبناء والتطوير ، ويناسب العصر الذى نحياه ومتغيراته المستمرة.

ومن هنا، فإن علينا أن نتمسك بإرادتنا الفاعلة لتجاوز واقع النمو والتخلف بروح تقوم على «التقدم» ـ لا العودة ـ فى تطبيق مبادئ ديننا وأحكامه وقيمه وتوجيهاته بفهم جيد لمقاصد هذا الدين وحركة الاجتهاد الفكرى المستندة إلى المعارف والتكنولوچيات والتى تعتبر قواعد عامة مشتركة بين الأمم والشعوب دون أن تمس خصوصية الشعوب الحضارية، ولعلى أريد أن أتمثل حكمة الشاعر الذى يقول:

نعيب زماننا والعيب فينا وما لزماننا عيب سوانا

حتى نتخلص نهائيًا من عقلية تعليق مشاكلنا وسلبياتنا على الآخرين وفقًا لتصور نظرية «المؤامرة» التى تحاك ضدنا، بينما الأمر يرجع فى الحقيقة إلى «المصالح» ومحاولات تحقيقها وفرضها على الغير أو حمايتها لدى الغير أو من الغير المنافس لها فى العالم.

إن التمسك الحرفى الجامد بالتراث الإسلامى وتطبيقه تطبيقًا آليًا بالتقليد لما كان يحدد ملامح التجارب الماضية، غير مفيد وغير واقعى، ويعبر عن عقلية الرجوع إلى الوراء بظروف الماضى واعتباراته. كما أن رفض التراث الإسلامى كلية لإنجاز التقدم

العصرى على غير هداه هو ـ أيضًا ـ غير مفيد وغير واقعى ويعبر عن عقلية الأنفصال كلية عن كل ما هو إسلامى فى النظرة الشاملة لمعالجة مشكلات المجتمع.

إن الحصيلة المعرفية والعلمية التى يشتمل عليها التراث هى نتاج اجتهاد علماء المسلمين السابقين فى مجالات البحث والدراسة والفكر والنظر والاستدلال والاستنباط والتحليل... إلخ. وهى ثروة يجب الاستفادة منها والرجوع إليها عند صياغة شروط النهضة بلغة العصر الذى نعيشه، والمهم فى هذه الصياغة هو استلهام الروح التى حركت أداء تحقيق منجزات التراث، أى استلهام روح قوانين الحركة التى أشاد السابقون بناء عليها ذلك البنيان الهائل للعقل المؤمن، فتركوا لنا ما يمكن أن نستفيد منه من مشتملات المعارف والعلوم، خاصة ونحن بصدد إيقاظ الوعى والفهم لقوانين العلم المتصلة بحركة وديناميكية كل فروع ومكونات ديننا الحضارية.

ومع ذلك، فيجب أن يكون واضحًا تمامًا أننا يجب أن نضع نصب أعيننا دائمًا نماذج التطبيق الواعى فى عصر النبى ﷺ وعصر الخلافة الراشدة من بعده بفترته القصيرة.

إن فك شفرة التراث التى تحدث عنها باستفاضة الأستاذ الدكتور على جمعة محمد فى كتابه «المدخل»[1] هى خطوة لازمة لاستيعاب التراث ذاته وفهمه وتوثيقه بلغته ومصطلحاته التى استخدمها علماؤنا السابقون، ولكن ينبغى البناء على هذه الخطوة بإعادة تقديم التراث بلغة ومصطلحات العصر؛ ليسهل فهمه والانتفاع به من خلال بحوث ودراسات مستقلة ومقارنة فى موضوعاته.

ويجب أن يكون مفهومًا تمامًا أن الفكر والاجتهاد البشريين لايحملان قدسية الوحى وهما قابلان للخطأ والصواب بنسبة متساوية، وأن المشكلة القائمة هى أن بعض المسلمين اليوم يدافعون عن التراث كله على أنه دين[2].

ومن ناحية أخرى، فإن التحديث يعنى ضرورة إعمال العقل والتمسك به والرجوع

---

(١) من إصدارات المعهد العالمى للفكر الإسلامى، سلسلة تيسير التراث، الناشر دار النهار.

(٢) راجع فى ذلك الأستاذ الدكتور طه جابر العلوانى «إصلاح الفكر الإسلامى.. بين القدرات والعقبات» الناشر المعهد العالمى للفكر الإسلامى.

إليه وتمكينه من أداء دوره كاملًا فى الحياة وفى فهمنا للدين؛ لأنه لايمكن أن يكون هناك تناقض بين الدين والعقل فى الإسلام. وقد أكد الأستاذ الإمام محمد عبده ـ مثلًا ـ على ذلك حين أشار إلى أن الدين إذا جاء بشىء يعلو على الفهم فلايمكن أن يأتى بما يستحيل عند العقل، وكذلك يقول: «العقل يجب أن يحكم كما يحكم الدين، فالدين عُرِف بالعقل ولابد من اجتهاد يعتمد على الدين والعقل معًا حتى نستطيع أن نواجه المسائل الجديدة فى المدنية الجديدة»[1].

وقد سبق أن عبّر علماء المسلمين عن الصلة الحميمة بين الدين والعقل بما لايدع مجالًا لأى تناقض بينهما. وفى ذلك يقول حجة الإسلام الغزالى (المُتوفى ١١١١م): «العقل كالأساس والشرع كالبناء، ولن يغنى أساس ما لم يكن بناء، ولن يثبت بناء مالم يكن أساس، فالشرع عقل من خارج، والعقل شرع من داخل، وهما متعاضدان، بل متحدان».

وإذا كان الدين لا يتعارض مع العقل، فإن الاستنارة الدينية تعتبر ضرورية للتحديث نفسه؛ لأنها تعنى استبعاد التفسيرات الخرافية واللاعقلانية فى فهم الدين وظواهر الطبيعة ورفض كل مايتعارض مع مقررات العقل المؤمن السليم.

بهذا الفهم العقلانى والإدراك الواعى للدين وضرورة التفكير العلمى السليم يمكن مواجهة التيارات الجامدة والمنغلقة والمتطرفة على السواء، وأيضًا مواجهة التيار العالمانى (العلمانى) التغريبى.

❋ ❋ ❋

(١) راجع للسيد وزير الأوقاف فى مصر الدكتور محمود حمدى زقزوق «هموم الأمة الإسلامية» ـ الناشر: دار الرشاد.